

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:  
مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا  
سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ  
رَوَاهُ مُسْلِمٌ

البناء العلمي

## البناء العلمي

### المرحلة الثالثة

#### الفصل الدراسي الثاني

عمدة الفقه ( ٨ )

د. عبدالحكيم العجلان

### الدرس الحادي عشر



بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابته أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

□ {نشعر في هذه الحلقة -بإذن الله- من قول الموفق ابن قدامة: (كِتَابُ الْجِهَادِ.

□ وَهُوَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ، إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ يَكْفِي، سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ).}

• لتعلموا أن هذا الباب من أصعب الأبواب من جهتين:

➤ **أولاً:** أن فيه مسائل مُشكلة، وهي أكثر ما تكون إشكالاً في الواقع لما تغيّرت فيه كثير من الأمور.

➤ **ثانياً:** من جهة ما يترتب عليه، فإنه استباحة للدماء، وإرخاض للنفس، ولا يجوز أن تُرخّص النفس ولا تستباح الدماء إلا على وجهٍ صحيح.

• وأقول: إنَّ من أشد ما يكون فيه العجب أن تجد شخصاً الآن لو دخل عليه داخل وقال له: أنا أخطأت في الصلاة؛ فيقول له: ما أقدر أفتيك، وأتورّع عن ذلك. وإذا جاءه شخص يسأله عن معاملة، قال له: لا تسألني عن المعاملات لأنّها صعبة. وأعظم من ذلك لو دخل عليه داخل وقال له: طلقت زوجتي وكذا...، قال له: ما جئت إلا لتسألني في مسائل الطلاق!

- فيتورّع عن مسألة من مسائل الطّلاق تتعلّق بشخصين، ولا يتجرّأ على مسائل تتعلّق بالمسلمين قاطبة، وتُستباح بها الدِّماء؛ بل وأكثر من ذلك أنه يُخطئ في ذلك أهل العلم، وأعظم من ذلك أنه يُجرّم أهل العلم، لماذا يقول كذا وكذا؟!
- وتجده من الصِّغار ومن الأحداث ومن سفهاء الأحلام ومن قليلي العلم، حتّى ولو كان لديه غيره، لكنه لا يستطيع استيعاب ذلك الباب، أو تلك المسائل على وجهٍ صحيح، فتحمله الغيرة على أن ينظر إلى الأمور على غير وجهها، فيُجرّم الأشياخ والكبار، فيكون قاضيًا بين علماء الأئمة وفقهائها، وإذا آل الأمر إلى ذلك فلا تسأل على ما يترتب على ذلك من بلاء شديدٍ وشرٍّ متسطيّر.
- فلأجل ذلك؛ فإنّ الذي يتورّع عن صغار المسائل أن يُفتي فيها، فيجب أن يتورّع عن كبار المسائل التي لا يتصدّى لها إلا الكبار، ولا يتكلّم فيها إلا العلماء، وكيف إذا كانت المسائل من المسائل العامّة التي إنّما يُعدّ المفتون وأهل العلم الراسخون، حتى لا يضيع الناس في الأمور، وحتى لا تلتبس عليهم الأحكام، وحتى لا تعظم الفتن ويكثر الشر والبلاء على الإسلام والمسلمين.
- وكل ذلك إنما مبدؤه شيءٌ واحد، وهذا الشيء يجده الإنسان في نفسه ويظنّ أنّ غيره لا يجده، وهو أنه يغار، يرى ما آل إليه أمر المسلمين من ضعفٍ وهوانٍ وذلّةٍ، وتفريقٍ، وتسلّط الأعداء، واستباحة بلادهم ودمائهم، وتسجينهم، وطردهم وتشريدهم، أينما فتحت الآن من قنوات ترى الأخبار، ترى في آسيا وفي أفريقيا وهنا وهناك، وأشياء يشيب لها الولدان، فلا يجد الإنسان من هذه الأمور مخرجًا إلّا أن يظنّ أنّ المُخلّص من ذلك هو كتاب الجهاد، صحيح هو مخلص، ولكن لا يُمكن أن يُخلّصَ الشيء إلّا أن يُجعل على وجهه، ويُؤخذ بطريقه ويُسلّم إلى أهله، لكن أن يُعطى السيف لطفل صغير فإنه لا يزيده إلّا هلاكًا، وأن يُسلّط السيف على من لا يستحقه فإنه لا يزيد الناس إلّا بلاءً، فكلّا هذه الأمور لما انحرفت عن الوجه الحق فتحت على الناس أبواب الشُّرور.
- وفي حديث قصة الحديدية لما كان الصُّلح في ظاهره فيه شيء من الرّزية على الإسلام وأهله، فكان من ضمن بنود الصُّلح أنّ من أسلم فجاء إلى المسلمين فإنه يُرد، ومن ارتدّ من المسلمين فرجع إلى الكفار فإنه يُقبل، وخذ مثل هذا.... فتغيّرت نفوس بعض أصحاب النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حتى وصل الأمر إلى كبارهم، فجاء عمر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- إلى النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يقول: علامَ نرضى بالدّنيّة في ديننا؟ ألسنا على الحق؟ قال -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «بلى». قال: فعلامَ نرضى بالدّنية في ديننا. فيقول النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «الله أعلم». فيأتي عمر إلى أبي بكر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- فيقول له: ألسنا على الحق؟ فيقول: بلى. يقول: أليسوا على الباطل؟ قال: بلى. قال عمر: فعلامَ نرضى بالدّنية في ديننا. فيقول أبو بكر: الله ورسوله أعلم. فأنزل الله في ذلك: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ [الفتح: ١]. عجب! كيف مع هذه القيود، ورجوعهم في هذا العام، ويُرد من جاء مسلمًا، ويُقبل من جاء كافرًا، ومع ذلك كان فتحًا عظيمًا، وفتحًا مبينًا، وفتحًا تتلّى آياته إلى قيام الساعة! وهو كذلك، لأن الله -جَلَّ وَعَلَا- أعلم.
- فإنما يُؤتى الناس أحيانًا من أنه عند الضغط على الأمور والضعف يظنون أنه لابدّ من المقاومة، وقد تكون المقاومة سببًا لبلاءٍ أكبر!

• وكان النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُصلي في مَكَّة، فيُلقي سلا الجزور الذي أسوأ ما يكون من القذر عليه -صلوات رب وسلامه عليه- ويُعذَّب أصحاب النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في حرِّ الشمس وشِدَّة القِيظ ويُجعل عليهم الحجر الكبير، ويُجْرُونَ في الطُّرقات؛ يُرادون أن يكفروا بعد إسلامهم، ويرى ذلك بعض أصحاب النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وبلال بن رباح يقول: أَحَدٌ أَحَدٌ، وعمار بن ياسر، وما مرَّ بهم من البلاء، ومع ذلك لم يأمر النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بالجهاد، بل كانوا ممنوعين منه؛ لأنه لا يُمكن أن يتأتَّى الجهاد في تلك الحال من الضعف، وهذا الذي يُؤهلنا إلى المسألة التي بعدها، وهي: ما الغرض الذي لأجله شرع الجهاد؟

• الغرض الذي لأجله شرع الجهاد كما جاء ذلك في تعريف الجهاد عند أهل العلم هو: لتكون كلمة الله هي العليا، فبناء على ذلك فإنه ليس المقصود مجرد مُقاتلة المشركين ومقارعتهم، وبناء على ذلك لو كان القتال لعلنا بالضعف أو لقوة المشركين وشِدَّة جيوشهم وتقدم سلاحهم، فإذا علمنا أننا لا نقدر على مقارعتهم ومقاومتهم فإنه لا يجوز مقاتلتهم؛ لأنه يكون فيه إرخاص لدماء المسلمين، ولا يجوز تعريض دماء المسلمين إلى الموت والهلكة؛ لأنه ليس المقصود أن يموت فلان شهيداً، ولكن المقصود أن تلعو كلمة الله، فإن مات فإنه يُكتب له الأجر، ويحصل له ما وعد الله -جَلَّ وَعَلَا- من النَّصر، ونحن إنَّما ندخل على أمل أن يتأتَّى ذلك، أما إذا قُطِعَ أننا مغلوبون وهم منتصرون ونحو ذلك؛ فإنه لا يجوز في قول عامة أهل العلم، وفي هذا دلائل الكتاب والسنة وأصول الشرع تدل على ذلك.

□ {قال المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَهُوَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ).

• هذا هو الجهاد، والمقصود بالجهاد هنا: الجهاد بالبدن، أمَّا جهاد النفس فهذا لا يتكلم عليه الفقهاء في هذا الكتاب، وهو واجبٌ في كل الأحوال بحسب العمل، فإن كان إلى عملٍ واجبٍ فيجبُ جهاد النفس، وإن كان لعملٍ مُستحبٍ فيكون مُستحباً كقراءة القرآن وصوم سنة، وتعويدٍ على الطَّاعة، وحرصٍ على العلم، وبعدٍ عن الشَّهوات ونحو ذلك، فيكون جهاد النفس في كل الأحوال وكل الأوقات، وكل عمل وكل تكليف، ويختلف حاله بحسب ما يترتَّب عليه من عملٍ.

• أمَّا جهاد المال فقد جاء في كتاب الله -جَلَّ وَعَلَا- في بعض الآيات، قال تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ [الأنفال: ٧٢].

• والمشهور عند جماهير أهل العلم أن الجهاد لا يعدو أن يكون سنةً مؤكَّدةً، ولا يرقى إلى أن يكون فرضَ كفايةٍ ولا فرضَ عينٍ، ولم يقل أحد من أهل العلم بأنه فرض عينٍ إلا شيخ الإسلام ابن تيمية، وتبعه في هذا ابن القيم، وقال به بعض الفقهاء، ولكن عامة أهل العلم وجماهير الفقهاء على أن الجهاد بالمال إنما هو سنةً مُستحبَّة؛ لأنه تبعٌ للجهاد بالنفس، فالأصل هو الجهاد بالنفس والجهاد بالبدن، ومقارعة العدو، وإرخاص النفس ونحو ذلك.

• الجهاد بالنفس فرض كفاية، والنبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «وذروة سنامه الجهاد»، وقد امتدح الله الجهاد وأهله، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ (١٠) تَوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ [الصف: ١٠، ١١]، وذمَّ الله -جَلَّ وَعَلَا- القاعدين عن الجهاد فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا

مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨]، وقال: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٢]؛ فدلَّ على أَنَّ النَّفْرَةَ لم تكن إِلَّا لَجُمْلَةٍ وآخرين لن يكونوا، وكذلك في باب الجهاد لا ينفر الجميع، ولذلك جاء في بعض الغزوات أَنَّ النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أرسل جيشًا وبقي في المدينة، أو ذهب مع بعض أصحابه وربما بقي من بقي في المدينة، ولم يأتِ طلب النَّفِيرِ عامَّةً إِلَّا في غزوة تبوك بخصوصها، ولذلك ذمَّ الله -جَلَّ وَعَلَا- مَنْ تَخَلَّفَ، وفي ذلك السيرة المعروفة في الثلاثة الذين خَلَفُوا وَمَنْ سواهم، وتفاصيل الأحكام المتعلقة بذلك.

● قال المؤلف -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ يَكْفِي، سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ).

● إذن؛ الجهاد فرض كفاية، وفرض الكفاية هو: إذا قام به مَنْ يكفي سقط الإثم عن الباقين، وسواء كان ذلك النَّفِير عند دعوة الإمام، أو كان ذلك أيضًا بالتَّأَهُّب بالنَّفِير، حتى إذا احتاج الناس إلى الجهاد نفروا، وهو ما يُعرف الآن في العلم الحديث بعلم الجيوش التابعين لوزارات مخصوصة، كوزارة الدفاع والحرس وغيرها، فهذا من التَّأَهُّب، وهذا من تحقيق هذا المعنى، سواء كان دفعًا عن المسلمين ومنعًا من حصول الشرور على بلاد أهل الإسلام، ودفع عدوان المعتدي، وما يحصل بذلك من مصالح الجهاد والقيام بما أمر الله -جَلَّ وَعَلَا-.

■ قال -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (وَيَتَعَيَّنُ عَلَى مَنْ حَضَرَ الصَّفَّ، أَوْ حَصَرَ الْعَدُوَّ بَلَدَهُ، وَلَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى ذَكَرٍ حُرٍّ، بَالِغٍ، عَاقِلٍ، مُسْتَطِيعٍ).

● هذا من حيث الأصل أنه فرض كفاية، إذا قام به مَنْ يكفي وجاء زيادة فيكون في حقهم سنة مؤكدة؛ لأنَّ أكثر ما يترتب على ذلك زيادة في قوَّة المسلمين، وحصول الخير لهم في اغرار أرجلهم في القتال في سبيل الله -جَلَّ وَعَلَا-.

◆ متى يكون واجبًا؟

● قال المؤلف -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (وَيَتَعَيَّنُ عَلَى مَنْ حَضَرَ الصَّفَّ)، يعني: إذا حضر ساحة المعركة؛ لأنه إذا حضر ساحة المعركة ثم انكفأ فإن ذلك يُفْضِي إلى أن يفتَّ العضد في أهل الإسلام، فيقع الضعف والهوان، ثم ينصرفوا فيتغلب عليهم العدو، ولذلك قال الله -جَلَّ وَعَلَا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأنفال: ٤٥]، فأمر الله -جَلَّ وَعَلَا- بالثبات، ولم يأذن بترك الإنسان موقفه إلا لمتحرِّقًا لقتالٍ أو مُتَحَيِّرًا إلى فِئَةٍ، كما جاء ذلك في سورة الأنفال: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّقًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَى فِئَةٍ﴾ [الأنفال: ١٦].

● ويجوز الرجوع في أحوال، منها: أن يبلغ الكفار ضعف المسلمين، كما في آية سورة الأنفال.

◆ وهل المقصود الضَّعْف الحقيقي الذي هو بالعدد، فإذا كان هؤلاء ألف وهؤلاء أكثر من ألفين بواحد أو اثنين؛ يجوز الرجوع؟ أو المقصود الضَّعْف في المجموع؟

● المشهور من المذهب عند الحنابلة وقول الجمهور أنه بالعدد، لكن عند فقهاء المالكية أنه بالمجموع، فإذا كانت قوَّة العدو أكثر من ضعفي قوَّة المسلمين بغض النَّظَر عن الأعداد وإنما بالسلاح وبالعدَّة والقوَّة والمُكَنَّة وبغير ذلك؛ فإنَّه يجوز في هذا الرجوع، وهذا أنسب في هذه الأحوال؛ لأنَّ الأمور لم تعد مثلما كانت فيما مضى أن قياس القتال والقوَّة بالأعداد والكثرة، وإنما صارت الحروب الآن أكثر تطورًا بالآلات والتكنولوجيا وتوجيه الأمور عن

بُعدٍ ونحو ذلك، فلا شكَّ أنَّ في مثل هذه الصور أنَّ النَّظر إليها بالقوَّة في العموم وبما لديهم من قدراتٍ أضبط وأتم في حسن النَّظر وتحصيل المقصود الشرعي.

● وهذا الكلام ليس على إطلاقه، فإذا تعين الجهاد على مَنْ حضر الصفَّ ثم انسحب الإمام لأي سببٍ من الأسباب وأمرَ الجند بالانسحاب، كأن يحس الإمام بإمكان أن يقتلوهم ويذهبوا عن بكرة أبيهم، فيريد أن يُحافظ على جنده؛ فبدل أن يذهب الجند ويذهب هؤلاء، فينحاز قليلاً، وربما أخذوا بعض الغنائم أو أخذوا بعض الأرض من ديار المسلمين؛ كان الحرص والحفظ لما هو أهم، كأن تكون المدينة التي تلي هذا المكان أو الحفاظ على النجد أو غير ذلك؛ فإن رأى الإمام الانحياز لحفظ ما هو أهم أو بما يراه مصلحةً للإسلام وأهله فإنَّه ينحاز ويكون في ذلك خير.

● كل هذه المسائل لا تظهر من هذه المسألة (وَيَتَعَيَّنُ عَلَى مَنْ حَضَرَ الصَّفَّ)، فيُظن أنها على الإطلاق!

● وهذا هو الذي يأتي به الإشكال عند قراءة مَنْ لم يقرأ هذا الكتاب بجملته وبتفاصيله وبتأصيله على ما ذكر أهل العلم وقَرَّره الفقهاء -رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

● إذن؛ يتعيَّن على مَنْ حضر الصفَّ ولكن بشرطه، فإن كان متحرِّفاً أو متحيِّزاً، أو كان الكفار أكثر من ضعف العدد، أو كان الإمام قد رأى الانسحاب في تلك الحال تحصيلاً لمصلحةٍ عظمى فهو كذلك.

● وهنا يعود بنا الحديث إلى مسألةٍ ربما أرجأناها، ولو ذكرناها في التوطئة السابقة لكان مُناسباً، وهي ربما تكون مناسبتها هنا أظهر، وهي أنَّ الجهاد مع الإمام، برّاً كان أو فاجراً، وهذا من أصول أهل السنة والجماعة، فلا افتيات عليه فيه، وإذا قعدَ الإمام عن الجهاد فعليه حسابه، إن كان قعد على وجهٍ تربأ به الذمَّة فهو مأجور، وإن كان قعد وهو قادر على خلاف ذلك فعليه تبعه ذلك، لكن ليس لأحد في كل هذه الأحوال أن يفتات على الإمام، لأن كثيراً من الناس يقول: الإمام ليس بحريصٍ على الجهاد.

● نقول: لو كان الإمام يعرف ما في المخزونات لدى الجند من ضعف، يعرف عدم وجود العتاد الكافي، ولو قال: عندنا قوَّة وعندنا عتاد حتى يُخيف العدو؛ فهل يُمكن للإمام أن يأتي ويُظهر ضعفه أو يُظهر عجزه، أو يُظهر عدم جاهزيَّة قواته؟!

● أما أن يأتي أناس ويقولون: إما أن يقاتل وإما أن يقول! فلا يُمكن هذا، لا أن يُقاتل ولا أن يقول، ولو افتات واحد أو عشرة أو مائة لكانوا قد فعلوا فعلةً عظيمةً شنيعةً من الافتيات على الإمام، ومن تعريض المسلمين إلى البلاء، ومن تسليط الكفار على المسلمين، إلى غير ذلك من الأمور العظيمة.

◆ هل يُمكن أن يأتي أحد ويقول: أنا أقضي بين الناس، ويُمسك بواحد في الشَّارع ويقول عزِّروه واضربوه ثمانين جلدة؛ هل أحد يرضى أن يُمسك أخوه أو ابن عمه أو قريبة أو صديقه ويُجلد، ويتعرض للحكم بين الناس مَنْ ليست له هذه الولاية؟!

● ما يُمكن أحد يرضى.

● هل لأحدٍ من الناس أن يأتي ويجعل له ولاية في الأسواق على التفتيش أو النظافة أو الأمور الصَّحيَّة، ويُصادر هذا المال، ويُغلق هذا المحل؟ هل يُمكن أن يرضى الناس؟

- لا يُمكن؛ لأنها من ولايات الإمام، ولا يُفتات على الإمام فيها، وهو الذي يُقيمها على وجهها، فكَذلك الجهاد.
- لو أننا جعلنا الجهاد لكلِّ أحد، مثل الواقع الآن، أول ما فعلوا أن قتلوا المسلمين، ثم قتلوا مَنْ لا يجوز قتاله من المعاهدين، ثم تمالؤوا مع الكثير من الاستخبارات المريدة للشَّرِّ وسَوَّغوا لهم بعض الأشياء وسهلوا لهم حتى يزيد البلاء على بلاد المسلمين وعلى الإسلام وأهله، فلا خير أبقوا ولا خير فعلوا!
- فلو جعلنا لأحد الناس أن يفعل ذلك، اجتمع عشرة وذهبوا هنا ليقاتلوا، واجتمع مائة وذهبوا هنا يُقاتلون، واجتمع ألف وذهبوا هنا يُقاتلون! كيف يصير حال المسلمين! وهذا يقول نقاتل اليوم، وهذا يقول نقاتل هنا وهذا يقول نقاتل هناك! فما الذي سيؤول إليه المر؟
- تفرَّق الناس وضعفهم، وتعريضهم للكفار، وتسليط الكفار عليهم.
- هذه مسألة محسومة، وهي أن الجهاد يكون مع الإمام، ولأجل ذلك كان حتَّى في كتب العقائد عند أهل السنة والجماعة "**الجهاد والحج ماضيان مع إمام المسلمين برًّا أو فاجرًا**"، تجدها في العقيدة الطحاوية، تجدها في مُعْنة الاعتقاد لابن قدامة، تجدها في كلام البرهاري في السُنَّة، تجدها في كلام أهل السُنَّة جميعًا لا يختلفون في ذلك، فهذه مسائل مُهمَّة، والإمام ولي هذا الأمر فيقوم به، ويعرف حدوده، ويؤدِّي حقَّ الله -جلَّ وعَلا- فيه، وحتَّى يكون أضبط للناس وأمنع من حصول البلاء عليهم، أو التصدُّع فيهم، أو تسلُّط الكفار على المسلمين بسبب ذلك، ولأجل هذا ذهب بعض الجُهلة مذاهب بعيدة ومذاهب فاسدة، وشوَّهوا الإسلام وأهله، وتعرَّضوا لمن لا يجوز قتله، أحيانًا في الأسواق، وأحيانًا في المستشفيات؛ بل وصلوا إلى المساجد والكنائس وغيرها، ولم يقل أحدٌ من أهل العلم أن ذلك يجوز قصده أو ابتداءه بالقتال، واستحلال مثل هذه الأماكن ومثل مَنْ يدخل هذه المتعبَّدات، حتى وصلوا إلى مساجد المسلمين من عِظَم الرِّبِّغ الذي وصلوا إليه والبلاء، وليس هذا بأشد من فعلهم في كنيسة أو غيرها، كُلُّه مفارق لأمر الجهاد، وليس على وجه صحيح، وإنَّما تختلف في أنَّ حرمة هذا تختلف عن حرمة هذا، وقصد هذا يختلف عن قصد هذا؛ وكله حرامٌ.
- ثم انظر إلى التَّضييق على المسلمين بتقصُّد بعض تجمُّعات الناس من غير المسلمين في بلدانهم مع كونه دخل بعهدٍ وأمانٍ وغير ذلك، ولا تسأل عن البلايا والشُّرور التي تلحق المسلمين من وراء هذا البلاء العظيم.
- قال المؤلِّف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (أَوْ حَصَرَ الْعَدُوَّ بِلَدَةٍ)، ونجعله في مستهل الدرس القادم.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

